الأمم المتحدة

A/65/84–E/2010/90

Distr.: General
3 June 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ١٣ من القائمة الأولية*
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠
نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه – ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠
البنود ٤ و ٦ و ٨ و ١٣ من جدول الأعمال المؤقت**
دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩
تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة
تنفيذ قرارات الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ باء و ٢٧٠/٥٧ باء و ٢٦٥/٦٠
المسائل الاقتصادية والبيئية

دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٦/٦١

تقرير الأمين العام

* A/65/50.

** E/2010/100.

230610 220610 10-38799 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

موجز

أُعد هذا التقرير ليستكمل تقرير الأمين العام للسنة الماضية (A/64/87–E/2009/89) الذي قدم تقييما متعمقا لشتى الروابط القائمة بين مختلف أجزاء هيكل المتابعة المتكاملة. ويبين هذا التقرير التطورات الأخيرة في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات، كما يصف الجهود الحديثة الرامية إلى تبسيط برنامج عمل المجلس في دورته الموضوعية من أجل تفادي التداخل والتكرار بين الأجزاء، ويقدم مقترحات لمواصلة التبسيط.

ويشدد التقرير على أنه بالنظر إلى الاستعراض الموضوعي المتكامل الهام الذي يجري حاليا في إطار عملية الاستعراض الوزاري السنوي، ينبغي إعادة النظر مستقبلا في التقرير السنوي عن المتابعة المتكاملة. وقد يود المجلس استعراض نطاق التقرير ومدى تواتره بالاقتران مع الاستعراض الذي ستجريه الجمعية العامة للقرار ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورتها الخامسة والستين المقبلة.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤
ثانيا – التطورات الأخيرة في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات ٤
ألف – الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ٤
باء – المتابعة على الصعيد القطري ٥
جيم – المتابعة على الصعيد الحكومي الدولي ٦
ثالثا – مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص ٨
رابعا – استعراض برنامج العمل الخاص بدورة المجلس الموضوعية ٩
ألف – تبسيط برنامج عمل الجزء المتعلق بالتنسيق والجزء العام ٩
باء – مواصلة تبسيط برنامج العمل ١١
خامسا – نطاق وتواتر تقارير الأمين العام في المستقبل ١١
سادسا – التوصيات ١٣

أولا – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٩/٢٩ الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن دور المجلس في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، يتضمن توصيات عن تواتر تقديم التقارير في المستقبل.

٢ – وأعد هذا التقرير ليستكمل التقرير السابق للأمين العام (A/64/87-E/2009/89) الذي وصف فيه النهج الذي تقوم عليه المتابعة المتكاملة للمؤتمرات واستعرض تطور هيكل متابعة المؤتمرات. ولما كان الاستعراض العام الشامل الوارد في ذلك التقرير لا يزال صالحا، فإن التقرير الحالي يسلط الضوء على التطورات الرئيسية التي حدثت منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ويختتم بفرع مخصص للتوصيات.

ثانيا – التطورات الأخيرة في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات

ألف – الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية

٣ – أدت المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة منذ التسعينات إلى ظهور توافق عالمي في الآراء بشأن رؤية مشتركة للتنمية. وتوج هذا الإطار الواسع النطاق باعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، أثناء مؤتمر قمة الألفية المعقود في عام ٢٠٠٠، وهي مجموعة أهداف وغايات محددة زمنيا تلخص الالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة المعقودة على الصعيد العالمي.

٤ – ومنذ صدور التقرير السابق للأمين العام، ظل تركيز الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ينصب أساسا على الأعمال التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المقرر عقده في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، والذي سيركز على تسريع وتيرة التقدم صوب تحقيق كل الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، مع مراعاة التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وسيتيح الاجتماع الرفيع المستوى فرصة لحفز الالتزام وحشد الدعم والحث على العمل الجماعي من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٥ – وقد أعدت كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة تقارير ومنشورات شتى لاستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتحديد ما تبقى من عقبات وثغرات وتحديات وفرص، من مناظير تشمل المنظور الإقليمي، وهي تقارير ومنشورات تتضمن توصيات للعمل في المستقبل. وفي أيار/مايو

٢٠١٠، وقت إعداد هذا التقرير، كانت التقارير التالية قد صدرت، إضافة إلى عدة تقارير أخرى يتوقع أن تصدر قبل انعقاد الاجتماع العام الرفيع المستوى.

(أ) تقرير الأمين العام المعنون ''الوفاء بالوعد: استعراض تطلعي لتعزيز وضع برنامج عمل متفق عليه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥'' (A/64/665)؛

(ب) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تجاوز منتصف الطريق: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) تقرير البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠١٠؛

(د) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠١٠: الأهداف الإنمائية للألفية بعد الأزمة؛

(هـ) تقرير الأمين العام المعنون ''استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية إنجازا تاما'' (E/2010/4–E/CN.6/2010/2)؛

(و) التقرير المشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي، المعنون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عصر يشوبه عدم اليقين على الصعيد العالمي: التقرير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٩/٢٠١٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.II.F.10)؛

(ز) تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ''الأهداف الإنمائية للألفية: أوجه التقدم في التنمية المستدامة بيئيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي''، الذي أعد بالتعاون مع وكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛

(ح) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المعنون، تمويل مستقبل شمولي وأخضر: النظام المالي الداعم ونهج النمو الأخضر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (رقم المبيع E.10.II.F.4، وانظر أيضا E/ESCAP/66/26).

باء – المتابعة على الصعيد القطري

٦ – خلال السنوات القليلة الماضية، قامت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تدريجيا بتعزيز دعمها للمتابعة المتكاملة للمؤتمرات على الصعيد القطري. وبغية الترويج لاستجابة أكثر تنسيقا من أفرقة الأمم المتحدة القطرية للأولويات الوطنية، وُضع عدد من الأدوات من

قبيل التقييمات القطرية الموحدة، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومصفوفة النتائج، ونظام المعلومات الإنمائية DevInfo، وشبكة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للسياسات العامة. وصدرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ مبادئ توجيهية جديدة ضمن ذلك الإطار، من أجل مساعدة نحو ٧٥ بلدا يُتوقع شروعها في الأعمال التحضيرية لأطر عمل جديدة، خلال سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

٧ - ووفقا لمبادرات الأمين العام المتعلقة بتحسين الاتساق على نطاق المنظومة، أُطلقت مبادرة ''توحيد الأداء'' في عام ٢٠٠٦ تطوعت في سياقها ثمانية بلدان تنفَّذ فيها البرامج لتجريب هذه المبادرة من أجل تحسين الدعم المقدم للبلدان في تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية الشاملة وتحديد السبل التي يتسنى بها لأسرة الأمم المتحدة أن تعمل بمزيد من التكامل والتنسيق على الصعيد القطري. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، سيُعقد في هانوي مؤتمر ثلاثي رفيع المستوى بعنوان ''توحيد الأداء: الدروس المستفادة من التقييمات القطرية وسبل المضي قدما''. وسيعمل في إطاره ممثلون حكوميون من البلدان الثمانية التي تجرَّب فيها البرامج وبلدان أخرى اعتمدت نهج ''توحيد الأداء'' طوعا وهيئات الأمم المتحدة والبلدان المانحة، على تبادل الدروس المستمدة من التقييمات القطرية لنهج ''توحيد الأداء''، وتحديد مزيد من الإجراءات اللازمة لتعزيز ذلك النهج وتعميقه وتوسيعه في البلدان التي تعتمده طوعا.

جيم - المتابعة على الصعيد الحكومي الدولي

١ - الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨ - جدد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التأكيد على ضرورة قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو الهيئة الرئيسية المعنية بالتنسيق واستعراض السياسات والتحاور بشأنها، بالإشراف على تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بإجراء عمليات استعراض موضوعية سنوية على الصعيد الوزاري لتقييم التقدم المحرز. وقد أصبح الاستعراض الوزاري السنوي، منذ استحداثه، أداة فعالة للمجلس ليستعرض على نحو منسق مواضيع جامعة محددة تشترك فيها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة، ويضطلع بمسؤولياته العامة فيما يتعلق بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات. وسيركز الاستعراض الوزاري السنوي، هذا العام، على ''تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة''. وبحلول عام ٢٠١١، وعقب استعراض تلك السنة بشأن موضوع ''تنفيذ الأهداف

والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتعليم''، يتوقع أن يكون الاستعراض قد شمل تقريبا جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - واستفاد الاستعراض الوزاري السنوي من التجارب الوطنية التي عرضتها ٢١ دولة عضوا قدمت حتى الآن عروضا طوعية وطنية بشأن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية[(١)]. وتسهم هذه العروض الطوعية، التي تشكل جزءا رئيسيا من عمليات الاستعراض، في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ذلك أنها تتيح فرصا فريدة للبلدان المتطوعة لعرض سبل ترجمة الأولويات العالمية إلى إجراءات على الصعيد الوطني وإطلاع غيرها على تجاربها وأفضل الممارسات التي تتبعها.

١٠ - ويستوعب الاستعراض الوزاري السنوي بنجاح منظورا إقليميا في المداولات العالمية. ففي الفترة السابقة لعمليات الاستعراض، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مع اللجان الإقليمية، اجتماعات إقليمية لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل تسليط الضوء على المسائل التي تحظى باهتمام خاص في المناطق المختلفة. وفي إطار الإعداد لاستعراض عام ٢٠١٠، عقد اجتماع تحضيري إقليمي بشأن موضوع ''المرأة والصحة'' يومي ١٢ و ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، في داكار. واستضافت الاجتماع الحكومة السنغالية بالتعاون مع إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية ومنظمة الصحة العالمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

١١ - ويدرس منتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين النطاق الكامل للتعاون الإنمائي، بما في ذلك كميات المساعدة، وما يخصص منها لمختلف البلدان والقطاعات، ونوعية التعاون الإنمائي، والمساءلة والشفافية. ويجمع المنتدى كل أصحاب المصلحة المعنيين في مجال التعاون الإنمائي، بمن فيهم البرلمانيون وممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص، ويتيح أيضا فرصة هامة لتعزيز وضع صوت البلدان النامية ومشاركتها في المناقشات المتعلقة بهيكل المعونة الدولية. وفي عام ٢٠١٠، سيناقش المنتدى سبل زيادة التعاون الإنمائي الدولي وتحسينه لتسريع وتيرة التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف ٨ بشأن الشراكة العالمية من أجل التنمية. ومن ثم، يتوقع أن يساهم المنتدى أيضا مساهمة هامة في الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر.

---

(١) بحلول نهاية الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠١٠ (٢٨ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠)، سيكون ما مجموعه ٣٤ بلدا قد قدم عرضا طوعيا وطنيا.

٢ - اللجان الفنية

١٢ - يرتبط عمل الكثير من اللجان الفنية، في عام ٢٠١٠، بمسائل رئيسية في خطة الأمم المتحدة للتنمية. وأجرت لجنة وضع المرأة في دورتها الرابعة والخمسين استعراضا لخمس عشرة سنة من تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين. وركزت الدورة على تبادل التجارب والممارسات الجيدة، بهدف التغلب على ما تبقى من عقبات وتحديات جديدة، بما فيها تلك المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن نتائج هذا الاستعراض أن تغني أيضا الاستعراضَ الوزاري السنوي لعام ٢٠١٠. ومكنت الدورة الثالثة والأربعون للجنة السكان والتنمية من مواصلة الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠٠٩، لأنها ركزت على مواضيع الصحة والاعتلال والوفاة والتنمية. وإضافة إلى ذلك، تحظى نتائج تلك الدورة بأهمية بالغة للنظر في الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة.

٣ - متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

١٣ - أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٣٠/٢٠٠٩، بوضع آلية استعراض حكومية دولية أكثر فعالية لمتابعة تمويل التنمية، أقرتها الجمعية العامة في قرارها ١٩٣/٦٤. وعملا بالقرار، عقد المجلس اجتماعه لربيع عام ٢٠١٠ يومي ١٨ و ١٩ آذار/مارس بشأن الموضوع العام ''الاستفادة من مونتيري والدوحة: نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية''. وأجريت مناقشات مواضيعية بشأن حشد الموارد، ودعم البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، واتساق السياسات.

ثالثا - مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص

١٤ - شهدت السنوات الخمسة عشرة الماضية زيادة كبيرة في مشاركة ممثلي المجتمع المدني وأوساط الأعمال في المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، مما نشط العملية الحكومية الدولية وعزز المشاركة في تنفيذ نتائج المؤتمرات.

١٥ - وخلال السنوات الثلاث الماضية، نظم المجلس أحداثا خاصة رفيعة المستوى بشأن بنود رئيسية تتعلق بجدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية. وركزت هذه المناقشات على مسائل تتراوح بين الأعمال الخيرية الذكية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التنمية المستدامة، والصحة العامة على الصعيد العالمي، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين. وسهرت على تنظيم هذه الأحداث الرفيعة المستوى، المرتبطة باليوم الدولي للعمل الخيري الذي تضطلع به الشركات، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الأمم المتحدة

للشراكات، بالتعاون مع لجنة تشجيع الشركات على الأعمال الخيرية، وأسهمت فيها جهات شريكة رئيسية من منظومة الأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للمرأة، وغيرهما.

١٦ - وتتيح هذه الأحداث محفلا لمناقشات دور الأعمال الخيرية وإطلاق شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتُختار كل سنة مواضيع محددة وفقا لمواضيع الاستعراض الوزاري السنوي. وكان موضوعا الحدث في عام ٢٠١٠ هما تمكين المرأة اقتصاديا ووقف العنف ضد المرأة والفتاة.

١٧ - وبغية توفير مدخلات للعملية التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، طلبت الجمعية العامة إلى رئيسها، في قرارها ١٨٤/٦٤، أن ينظم جلسات استماع غير رسمية لتبادل الرأي تستغرق يومين مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتوفير إسهام للعملية التحضيرية للاجتماع. وسيصدر موجز الجلسات كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، قبل انعقاد الاجتماع العام الرفيع المستوى.

١٨ - وستجرى جلسات الاستماع، المقرر أن يترأسها رئيس الجمعية العامة، أثناء أربع جلسات مواضيعية من المقرر عقدها يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وتمثل مواضيع هذه الجلسات الأخيرة جهدا مبذولا لإبراز الجوانب الرئيسية من إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز أيضا بشكل أوسع على الطبيعة المترابطة للأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية الدولية[٢].

رابعا - استعراض برنامج العمل الخاص بدورة المجلس الموضوعية

ألف - تبسيط برنامج عمل الجزء المتعلق بالتنسيق والجزء العام

١٩ - اعترف المجلس في قراره ٢٩/٢٠٠٩ بالحاجة إلى النظر بمزيد من الفعالية في مسألة التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٦/٦١. واستجابة لهذا القرار، أجرى المجلس عددا من المشاورات غير الرسمية خلال ربيع عام

(٢) الجلسة المواضيعية ١: بناء غد أفضل: الإجراءات المحلية والاستراتيجيات الوطنية والهياكل العالمية؛ الجلسة المواضيعية ٢: الشراكات المتساوية والشمولية: المساءلة في مجال مكافحة الفقر؛ الجلسة المواضيعية ٣: استدامة التنمية والصمود في وجه الأزمات؛ الجلسة المواضيعية ٤: الانتقال من القول إلى وضع السياسات: ١٦٦٠ يوما قبل الموعد النهائي.

٢٠١٠[٣] بشأن برنامج العمل الخاص بدورة المجلس الموضوعية. وكان من أهداف المشاورات تفادي التكرار والتداخل بين الجزء المتعلق بالتنسيق والجزء العام.

٢٠ - وكانت أوجه التداخل الرئيسية بين الجزء المتعلق بالتنسيق والجزء العام في المجلس ترتبط، سابقا، بالنظر في تقرير الأمين العام عن دور المجلس في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، الذي يُتناول حاليا في إطار البنود ٤ (الجزء المتعلق بالتنسيق) و ٦ (الجزء العام) و ٨ (الجزء العام) من جدول الأعمال؛ ومتابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي يُنظر فيها حاليا تحت البندين ٤ (الجزء المتعلق بالتنسيق) و ١٣ (ب) (الجزء العام) من جدول الأعمال؛ والتقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الذي يُنظر فيه حاليا تحت البندين ٤ (الجزء المتعلق بالتنسيق) و ٧ (أ) (الجزء العام) من جدول الأعمال.

٢١ - وبغية تبسيط برنامج عمله، قرر المجلس أن ينظر، في عام ٢٠١٠، في تقرير الأمين العام عن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وذلك في إطار الجزء المتعلق بالتنسيق فقط. ومن ثم، سيُنظر في البندين ٦ و ٨ من جدول الأعمال المتعلقين بالجزء العام أثناء النظر في الجزء المتعلق بالتنسيق.

٢٢ - وبالمثل، قرر المجلس النظر في التقرير الاستعراضي السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أثناء النظر في الجزء المتعلق بالتنسيق.

٢٣ - وقرر المجلس أيضا أن ينظر في تقرير الأمين العام عن حالة تنفيذ ومتابعة قرار الجمعية العامة ١٨٧/٦٤ المتعلق بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، في إطار الجزء العام تحت البند ١٣ (ب) من جدول الأعمال، إلى جانب تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي تقوم، وفقا لقرار المجلس ٤٦/٢٠٠٦، بتقديم المساعدة الفعلية للمجلس باعتبارها مركز تنسيق المتابعة على نطاق المنظومة.

٢٤ - ووفقا للقرار ٣٠/٢٠٠٩، الذي دعا إلى إعطاء أهمية أكبر للبند المتعلق بتمويل التنمية من جدول الأعمال في عمل دورة المجلس الموضوعية السنوية، سيُنظر أيضا في البند ٦ (أ) من جدول الأعمال خلال الجزء المتعلق بالتنسيق الذي سيعقده المجلس يومي ٧ و ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠. وسيجري النظر في البند خلال الجزء المتعلق بالتنسيق تمشيا مع توافق آراء مونتيري، الذي أقر بأن الاتساق والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة وجميع المؤسسات المالية

(٣) أجريت المشاورات غير الرسمية بشأن برنامج عمل المجلس في دورته الموضوعية يومي ٢٦ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ورتبت لعقدها رئاسة المجلس (ماليزيا). وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠، قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إحاطة إلى الدول الأعضاء بشأن محتوى هذا التقرير.

والتجارية والإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف، هما محورا الجهود الرامية إلى دعم النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف أنحاء العالم.

٢٥ - وقرر المجلس أيضا أن ينظر، في عام ٢٠١٠، في البند ٧ (د) بشأن البرنامج الطويل الأجل لتقديم الدعم إلى هايتي، فور انتهاء الحدث المشترك غير الرسمي الخاص بالجزءين المتعلقين بالأنشطة التنفيذية والشؤون الإنسانية، والمعنون ''الانتقال من الإغاثة إلى الإنعاش، الدروس المستفادة من تجربة هايتي''.

٢٦ - كما قرر المجلس التطرق إلى البند ١٠ بشأن التعاون الإقليمي مباشرة بعد حوار المجلس مع الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية. غير أن من الضروري أن يبقى البند في الجزء العام في سنة ٢٠١٠، بسبب التأخر المتوقع في إصدار التقارير ذات الصلة. وقد يود المجلس النظر في تناول هذا البند بالاقتران مع الحوار الذي سيجريه في العام المقبل.

باء - مواصلة تبسيط برنامج العمل

٢٧ - قد يود المجلس، بغية تعزيز دوره باعتباره الآلية المركزية للتنسيق على نطاق المنظومة، أن ينظر في مواصلة تبسيط برامج عمل الجزء الخاص بالتنسيق والجزء العام.

٢٨ - وتمشيا مع روح المادتين ٦٣ و ٦٤ من ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن قرارات الجمعية العامة ٤٥/٢٦٤ و ٥٠/٢٢٧ و ٥٧/٢٧٠ باء، ينبغي أن يُكرَّس الجزء المتعلق بالتنسيق لتنسيق سياسات وممارسات الوكالات المتخصصة وهيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها المرتبطة بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة.

٢٩ - وإضافة إلى التركيز سنويا على مسألة مواضيعية شاملة مشتركة بين القطاعات، يمكن للمجلس أيضا أن ينظر، ضمن الجزء المتعلق بالتنسيق، في بنود شاملة أخرى على جدول أعماله تتصل بالتنسيق على نطاق المنظومة، ولا سيما البندين المتعلقين بالتبغ أو الصحة (اللذين سيكون معروضا على المجلس في إطارهما تقرير فرقة العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات لمكافحة التبغ) والبند المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وينظر المجلس بالتناوب في كل بند مرة كل سنتين.

خامسا - نطاق وتواتر تقارير الأمين العام في المستقبل

٣٠ - قررت الجمعية العامة، في الفقرة ٣٩ من قرارها ٥٧/٢٧٠ باء، أن تدرج في جدول أعمالها السنوي بندا تنظر، في إطاره، في تقييم تنفيذ نتائج المؤتمرات. غير أن هذا الترتيب وُضع قبل استحداث الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠٠٥.

٣١ - وتشير القرارات التي اتخذها المجلس في السنوات الأخيرة تحت هذا البند إلى أن استعراضا شاملا لهذه المعلومات لم يسفر عن توجيهات عملية المنحى أو عن تعمق جديد في الجوانب الموضوعية. ونظرا إلى اتساع نطاق هذه المهمة، فإن تركيز الجهود خلال عملية الاستعراض الوزاري السنوي يمكن أن يتيح للمجلس طريقة أكثر فعالية للوفاء بمسؤولياته العامة أثناء المتابعة المتكاملة للمؤتمرات. وسيتمشى هذا النهج مع روح قرارات الجمعية العامة، ولا سيما القرارات ٥٠/٢٢٧ و ٥٢/١٢ باء و ٥٧/٢٧٠ باء و ٦١/١٦.

٣٢ - وينظر الاستعراض الوزاري السنوي بتعمق في موضوع شامل يُختار ضمن مواضيع مشتركة بين نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وتُجمع نتائج مختلف عمليات متابعة المؤتمرات جمعا متكاملا خلال الاستعراض. وهذه بالفعل طريقة متكاملة وموضوعية يمكن أن يستعرض المجلس من خلالها التقدم المحرز في تنفيذ نتائج تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة وعمليات متابعتها ويقيّم أثره في تحقيق الأهداف والغايات التي حددتها المؤتمرات ومؤتمرات القمة، مثلما تتوخاه الجمعية العامة في قرارها ٦١/١٦.

٣٣ - وينبغي أن تستمر اللجان الفنية وسائر الهيئات الفرعية، تمشيا مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارين ٥٧/٢٧٠ باء و ٦١/١٦، في المساهمة في عمليات الاستعراض الوزاري السنوي، حسب الاقتضاء، بطرق تشمل مثلا إجراء مناقشات أو حلقات نقاش رسمية تتعلق بموضوع استعراض معيّن، وذلك لمواصلة تعزيز تنسيقها وتعاونها مع المجلس. ويمكن آنذاك أن يحيل رؤساء الهيئات الفرعية إلى المجلس نتائج تلك المناقشات أو حلقات النقاش. وسيكون من المهم أن يواصل المجلس اعتماد موضوع عملياته الاستعراضية قبل فترة طويلة لكي يتسنى لمختلف العناصر الفاعلة أن تسهم في مداولاته بنشاط.

٣٤ - وإذ يجري الآن الاستعراض الموضوعي المتكامل في إطار عملية الاستعراض الوزاري السنوي، فإن التقرير السنوي عن المتابعة المتكاملة قد لا يضيف في المستقبل قيمة تذكر. ويمكن إدراج مسألة المتابعة المتكاملة للمؤتمرات في تقرير الأمين العام الذي يُعد سنويا من أجل عملية الاستعراض. وقد يود المجلس في المقابل النظر في التقرير المتعلق بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات مرة كل خمس سنوات بغية كفالة تزامن النظر في تقرير شامل من الأمين العام عن دور المجلس في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات مع الدورة الاستعراضية الخماسية للأهداف الإنمائية للألفية. وقد يود المجلس أيضا استعراض نطاق التقرير وتواتره بالاقتران مع الاستعراض الذي ستجريه الجمعية العامة للقرار ٦١/١٦ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورتها الخامسة والستين المقبلة.

سادسا – التوصيات

٣٥ – قد تود الدول الأعضاء تعيين المجلس باعتباره الآلية الحكومية الدولية التي ستستعرض تنفيذ نتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما من خلال الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي. وقد تود الدول الأعضاء أيضا تقييم جدوى عقد منتدى التعاون الإنمائي سنويا بدلا من مرة كل سنتين.

٣٦ – وبغية إتاحة منظور إقليمي لمداولات المجلس، قد تود الدول الأعضاء أن تقرر أن تُعقد، في إطار التحضير لعمليات الاستعراض الوزاري السنوي، اجتماعات إقليمية في كل المناطق الخمس لإبراز المسائل التي تحظى باهتمام خاص في تلك المناطق، وتعزيز الصلة بين العمليات القطرية والأنشطة الإقليمية والمناقشات العالمية.

٣٧ – وقد تود الدول الأعضاء الاعتراف بالحدث الخاص غير الرسمي الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الأعمال الخيرية وجدول أعمال الصحة العامة على الصعيد العالمي، والترويج له من أجل تعزيز الحوار والشراكة مع المتبرعين لأعمال الخير وأوساط القطاع الخاص بغرض تسريع وتيرة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٨ – وقد تود الدول الأعضاء إدراج مسألة المتابعة المتكاملة للمؤتمرات في تقرير الأمين العام الذي يُعد سنويا من أجل الاستعراض الوزاري السنوي. وقد يود المجلس في المقابل النظر في التقرير المتعلق بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات مرة كل خمس سنوات بغية كفالة تزامن التقرير الشامل المقدم من الأمين العام عن دور المجلس في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات مع الدورة الاستعراضية الخماسية للأهداف الإنمائية للألفية. وقد يود المجلس أيضا استعراض نطاق التقرير وتواتره بالاقتران مع الاستعراض الذي ستجريه الجمعية العامة للقرار ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورتها الخامسة والستين المقبلة.

٣٩ – وقد تود الدول الأعضاء مواصلة استعراض جدول أعمال الدورة الموضوعية وبرنامج عملها من أجل تفادي التكرار والتداخل بين الجزء المتعلق بالتنسيق والجزء العام لدى استعراض تنفيذ القرار ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أثناء دورة الجمعية العامة الخامسة والستين.